

## التقرير الإستراتيجي لشهر فبراير/شباط 2019

### المقدمة

حمل شهر شباط على قصره من العام الحالي، مجموعةً من التطورات المهمة والمفصلية على الصعيد الداخلي الفلسطيني، حيث تنوعت تلك التطورات من حيث أهميتها وسخونتها، بين ما تعلق منها تطور علاقات بعض الفصائل مع جهات إقليمية، ومشاورات تشكيل الحكومة وملف المصالحة، وتزايد الاعتداءات الإسرائيلية على الأرض والشعب، ودخول السلطة الفلسطينية في أزمة مالية بعد اقتطاع إسرائيل لجزء من أموال الضرائب التي تُجنى لصالحها.

وعلى صعيد الكيان الإسرائيلي تتابع إسرائيل التطبيع مع العرب، وتُقر مناهج جديدة تُرسخ التحريف للقضية الفلسطينية، وتواصل عدوانها على الأرض والشعب الفلسطيني.

أما على الصعيد الفلسطيني المتعلق بالشعب، يتمكن الفلسطينيون من فتح باب الرحمة في المسجد الأقصى، ويُواصل الفلسطيني صموده.

وسيتّم من خلال هذا التقرير تناول أبرز الملفات الاستراتيجية سابقة الذكر، والتي أخذت صداً وحصل عليها تطورات عدة في شهر كانون الثاني من العام الحالي:

#### أولاً: السطو على أموال الأسرى والشهداء واقتطاعها من الضرائب الفلسطينية

واصلت إسرائيل سعيها لتنفيذ قرار حكومة الاحتلال خصم ما يوازي مخصصات عائلات الشهداء والأسرى المحررين والقابعين في سجون الاحتلال وعائلاتهم، التي تدفعها منظمة التحرير من أموال الضرائب الفلسطينية، ويجري الحديث عن المئات من ملايين الدولارات. والإجراء هذا أول تطبيق لقانون الاحتلال الذي أقر في مطلع شهر تموز (يوليو) من العام الماضي، ويقضي بأن تقدم وزارة الحرب في مطلع كل عام، تقريراً

لحكومتها، حول حجم المخصصات الاجتماعية التي تدفعها السلطة أو منظمة التحرير الفلسطينية أو أي جهة لعائلات الشهداء، وللأسرى في السجون وعائلاتهم، وللأسرى المحررين. على أن يتم احتجاز الأموال في خزينة الاحتلال، بدون معرفة مصيرها.

وكانت الصيغة الأولى للقانون تقضي بمصادرة كلية للأموال، إلا أن حكومة الاحتلال تخوفت من القانون الدولي، وجرى تعديل القانون لدى القراءة النهائية، لتصبح الصيغة احتجازاً، وليس مصادرة. وهذا لن يغير شيئاً من حيث الجوهر، لأن حكومة الاحتلال ستبدأ بنهب الأموال المحتجزة لتنفيذ قرارات محاكم احتلال تفرض غرامات على السلطة الفلسطينية، في أعقاب عمليات مقاومة.

وقد أصر بنيامين نتنياهو على اقتطاع رواتب الأسرى والشهداء من أموال ضرائب المقاصة التي يتم جمعها لصالح السلطة الفلسطينية، حسب ما تم التوقيع عليه في بروتوكول باريس الاقتصادي في العام 1994، ويجري بموجب ذلك تسليمها للسلطة الفلسطينية بشكل شهري، وفعلاً صادقت حكومة الاحتلال على القرار منتصف الشهر الجاري وقامت بحجز ما يقرب من 502 مليون شيكل (138 مليون دولار) من أموال الضرائب، الأمر الذي أربك السلطة الفلسطينية مالياً<sup>1</sup>.

#### ثانياً: السلطة الفلسطينية ترفض استلام أموال الضرائب منقوصة

رفضت السلطة الفلسطينية استلام أموال الضرائب الفلسطينية التي تجنيها إسرائيل لصالحها احتجاجاً على اقتطاع إسرائيل جزءاً منها كعقاب على صرف السلطة رواتب للأسرى والشهداء، وصرح الرئيس الفلسطيني أمام وفد من الكونجرس الأمريكي بخصوص ذلك أن السلطة لن تستلم أي أموال منقوصة، وأن أموال الأسرى والشهداء ستدفع قبل أي راتب لفلسطيني.

وقد طالب حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية بتطوير شبكة أمان عربية لتتمكن السلطة من دفع التزاماتها تجاه موظفيها، وأكد على موقف الرئيس الفلسطيني في عدم نية السلطة الفلسطينية استلام أي أموال من إسرائيل منقوصة.

<sup>1</sup> "إسرائيل تحتجز 502 مليون شيكل من أموال الضرائب الفلسطينية"، الاقتصادي، 2019/2/17م، أنظر الرابط: <http://www.aliqtisadi.ps/article/66433/%D8%B1%D8%B3%>

وقد ألمح وزير الخارجية في السلطة الفلسطينية شكري بشارة إلى أن السلطة قد لا تتمكن من دفع رواتب موظفيها كاملة بسبب قرار الاحتلال، حيث تعتمد السلطة على ما يقرب من 80% في دفع قيمة فاتورتها على أموال الضرائب التي تجنيها إسرائيل.<sup>2</sup>

وفعلاً لم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع رواتب الموظفين خلال شهر 2 شباط من العام الجاري وجرى الحديث عن تقديم نصف راتب أو أكثر حسب معادلة معينة في حال توفر جزء من الأموال اللازمة لذلك، فيما جرى صرف رواتب الأسرى والمحررين والشهداء كاملةً.

### ثالثاً: اتفاق بين مصر والأمم المتحدة وحماس على فتح معبر رفح

اتفق وفد أمني مصري مع حركة "حماس" على فتح معبر رفح البري أمام المسافرين في الاتجاهين، وزيادة التبادل التجاري، مقابل تخفيف حدة المواجهات، نقادياً لتدهور الأوضاع. وقالت مصادر فلسطينية إن هذه التفاهات جرت بين رئيس المكتب السياسي لحماس، إسماعيل هنية، ووفد أمني مصري، رأسه اللواء أحمد عبد الخالق، ومبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ميلادينوف. ونقلت صحيفة "يديعوت" عن أحد مصادرهما أن "مصر وعدت بفتح معبر رفح، مقابل ضبط حركة حماس للمظاهرات على الحدود"، وأضاف أن "المعبر سيبقى مفتوحاً بشكل دائم، حتى وإن لم تعد السلطة الفلسطينية للعمل فيه، مقابل أن تعمل حماس على ضبط المظاهرات، وعدم السماح بحدوث أعمال عنف".

ووفقاً للمصدر ذاته، فإن هنية تعهد خلال اجتماع عقد يوم الجمعة في غزة لكل من ميلادينوف واللواء عبد الخالق، مسؤول الملف الفلسطيني في المخابرات المصرية، بكبح جماح مسيرات العودة الحدودية، مقابل زيادة مشاريع الإغاثة لقطاع غزة. وكان هنية قد وصف الاجتماع الثلاثي بأنه غير مسبوق، مؤكداً أن "اللقاءات ستتواصل". وأضاف هنية خلال افتتاحه مسجد الشافعي في غزة قوله إن "هذا اللقاء يحمل مؤشرين: الأول، أن القضية الفلسطينية في بعدها السياسي، والوضع في غزة، المتمثل بمسيرات العودة، تمر بفترة كبيرة وحساسة. والثاني، هو الاهتمام والمتابعة من المؤسسات التي تتحرك بشأن غزة، والوضع الفلسطيني بشكل عام، والمتابعة الحثيثة من قبل الأمم المتحدة ومصر وقطر"، وتتوسط مصر والأمم المتحدة منذ أشهر بين

<sup>2</sup>السلطة الفلسطينية ترفض استلام أموال الضرائب التي تجنيها إسرائيل، 2019/2/27، تي آر تي عربية، أنظر:

<https://www.trtarabi.com/now/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86>

الفصائل الفلسطينية وإسرائيل لتعزيز وقف إطلاق النار في قطاع غزة على خلفية مسيرات العودة التي جرت على حدود القطاع، والتي طالب فيها المحتجون بفتح معبر رفح وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة.<sup>3</sup>

#### رابعاً: حماس والجهد الإسلامي والزيارة المطولة للقاهرة

غادر وفدان من حركتي "حماس"، والجهد الإسلامي، في شهر شباط قطاع غزة، في زيارة إلى العاصمة المصرية القاهرة. وقال عضو المكتب السياسي لحماس خليل الحية، إن وفدا من الحركة يرأسه رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية، غادر إلى القاهرة، وسيبحث خلال زيارته، "مجمل الحالة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وسبل مواجهة التحديات، وترتيب البيت الداخلي". وبدورها، قالت حركة الجهاد الإسلامي، في بيان مقتضب، إن وفدا من الحركة، يترأسه الأمين العام زياد النخالة، وصل إلى العاصمة المصرية القاهرة، لإجراء محادثات مع الأشقاء المصريين.

حيث جرى خلال اللقاءات بحث ملف المصالحة وكيفية ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وإجراء انتخابات فلسطينية في غزة والضفة، وبحث ملفات تخص حركة حماس ومصر كملف المفقودين الأربعة، التي قالت حركة حماس أن السلطات المصرية هي من تحتجزهم، حيث جرى الحديث عن أن المحادثات قد تُسفر عن الإفراج عنهم. بالإضافة إلى أن الحديث يجري عن توسيع رقعة التبادل التجاري بين مصر وحماس، ولربما إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين.<sup>4</sup>

ويأتي تحسن العلاقات بين مصر وحماس في ظل بيئة مهدت لذلك التقارب، حيث هنالك مجموعة من الدوافع المصرية التي عملت على ذلك أهمها، تردي الحالة الأمنية في شمال سيناء والحاجة لتعاون مع حماس لتخفيف ذلك التردي أو السيطرة عليه، والخشية المصرية من أنّ تشديد الخناق على غزة قد يعني رفعا للمخاطر الأمنية من قبل المتطرفين وتوسع رقعة المواجهة في سيناء، بالإضافة إلى أن التعنت المصري قد يدفع حماس للبحث عن بدائل إقليمية أخرى غير مصر.

<sup>3</sup>الشرق الأوسط، لندن، 2019/2/3م، أنظر الرابط: <https://aawsat.com/home/article/1574096/%D8%A7%D8%AA%>

<sup>4</sup>المونيتور، أنظر الرابط: <https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2019/01/egypt-trade-relations-gaza-hamas-commercial-crossing.html>

ومن جهة حماس فهناك العديد من الدوافع التي ساهمت تعزيز تحسن العلاقات بين الجانبين، أهمها: قدرة مصر على العمل باعتبارها وسيطاً بين حماس والاحتلال سواءً على صعيد الهدوء في القطاع أو الملفات الأخرى، وحاجة حماس الملحة لتخفيف الأزمة الإنسانية في غزة، وتعزيز نقاط القوة في مواجهة خصومها في الضفة، وإعادتها لرسم علاقاتها الخارجية مع مصر باعتبارها وسيطاً متفقاً عليه بين كافة الفصائل الفلسطينية بما فيها مصر.

وقد أتت زيارة هنية تتويجاً لتلك المصالح التي يبدو أن الطرفين أصبحا بحاجة لها، وقد تشهد الأيام القادمة تنامياً للعلاقة وتعاضماً للمصالح وتلاقياً في المسارات بين الطرفين.

### خامساً: دعوات إسرائيلية لتوطين مليون مستوطن إضافي في الضفة الغربية

ذكرت صحيفة إسرائيل هيوم العبرية، منتصف شهر شباط أن العشرات من الوزراء وأعضاء الكنيست الإسرائيلي التابعين لأحزاب يمينية منها حزب الليكود، وقعوا على عريضة يتعهدون فيها بالعمل على توطين 2 مليون مستوطن في الضفة الغربية.

وبحسب الصحيفة، فإن هذه العريضة التي بادرت إليها حركة "نحاله" الاستيطانية، الهدف منها تطبيق خطة اسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق لتوطين 2 مليون مستوطن بالضفة.

ووفقاً للصحيفة، فإن الخطة بالأساس تعتمد على إنشاء مستوطنات جديدة في الضفة بدلاً من البناء داخل المستوطنات القديمة، وهو ما يعكس تغييراً كبيراً في سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو.

ولجأت حركة نحاله في الأسابيع الأخيرة لتوسيع احتجاجاتها أمام مقر نتنياهو للمطالبة بترسيخ المبادئ الأساسية للحكومة على أسس الاستيطان في كافة أنحاء الضفة وإلغاء إعلان حل الدولتين.

وتشير الصحيفة، إلى أن رئيس الكنيست المنحل يولي إدلشتاين، والوزراء يسرائيل كاتس وجلعاد أردان وزئيف إلكين وياريف ليفين وميري ريغيف وتساحي هنجبي وأيوب قرب ويؤاف غالانت وأوفير أوكونيس وجيلا جمليل وإيليت شاكيد ونفتالي بينيت، وقعوا على تلك العريضة.

وتأتي هذه الدعوات في محاولة لتعزير آليات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية التي تُعتبر مركز الثقل الاستيطاني والصراع الديني مع الفلسطينيين، حيث باشرت إسرائيل بالاستيطان الجغرافي داخل حدود العام 1967م، وعملت على تكثيفه بأسرع وقت ممكن، فوفق دراسات أعدها مركز أبحاث الأراضي، بلغ عدد المستعمرات الرسمية في الضفة والقدس الشرقية 205 مستعمرات، بالإضافة إلى 257 مستعمرة أخرى عشوائية أو قيد الإنشاء، حيث تحتل ما مساحته 200 ألف دونم من الأرض.<sup>5</sup> حيث بات ما تحتله المستوطنات والمواقع العسكرية والأمنية والطرق الإسرائيلية وغيرها من الأرض في الضفة الغربية يشكل نسبة تزيد على 62% من مساحة الضفة.<sup>6</sup> ووصل عدد المستوطنين تجاوز 760 ألفاً في الضفة والقدس عام 2016م، بمعنى أنّ الاستيطان تضاعف ما يزيد على 300%.

وللمحافظة على الزيادة السكانية للمستوطنين في الضفة والقدس، والتضييق على الفلسطينيين، ضاعفت إسرائيل من عمليات هدم المنازل ومصادرة الأراضي، فمنذ العام 1967م تضاعفت النسبة حتى وصلت إلى 450% حسب إحصائيات 2016م، وفي القدس تحديداً صدر قانون لمحاولة تقييد عدد السكان الفلسطينيين بما لا يزيد عن 28% من عدد السكان،<sup>7</sup> وقتن عدد تصاريح البناء ورغم ذلك ما زالت الإحصائيات تُشير إلى أنّ عدد السكان الفلسطينيين ما زال يُشكّل 39% من عدد السكان الموجودين فيها، مما زاد من حجم الهجمة الاستيطانية على المدينة.<sup>8</sup>

### سادساً: تلميحات إسرائيلية عن أنّ حل السلطة الفلسطينية قد يُصبح واقعاً

حذر ضابطان سابقان في الجيش الإسرائيلي من أن استمرار الوضع الحالي في الساحة الفلسطينية سيقود إلى انهيار السلطة الفلسطينية، وغياب حل الدولتين بالكامل، خاصة على ضوء استطلاعات الرأي التي

<sup>5</sup> لمزيد من المعلومات حول حجم الاستيطان، أنظر مركز أبحاث الأراضي في القدس على الرابط التالي: <http://www.lrcj.org>  
<sup>6</sup> نبيل شعث، "بعد 23 عاماً على اتفاق أوسلو: الاستيطان تضاعف وإسرائيل لم تلتزم بالاتفاقيات"، جريدة الحياة الجديدة، الأربعاء 24/8/2016م. وقد نُشر إلكترونياً على موقع الجريدة كذلك من خلال الرابط التالي:

[http://www.alhaya.ps/ar\\_page.php?id=1ab7427y28013607Y1ab7427](http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=1ab7427y28013607Y1ab7427)

<sup>7</sup> إيال وايزمان، "الهندسة المعمارية الديموغرافية في القدس"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس: مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 79، صيف 2009م، ص 55.

<sup>8</sup> عبد الرؤوف أرناؤوط، "إسرائيل في القدس: من الحسم الجغرافي إلى الحسم الديموغرافي"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 105، شتاء 2016م، ص 179-181.

تظهر تزايد تأييد الفلسطينيين لحل الدولة الواحدة، فيما ستضطر إسرائيل إلى التعامل مع الفلسطينيين مباشرة، ما سيشكل خطرا كبيرا على الأمن القومي الإسرائيلي، ودعيا إلى استئناف المفاوضات مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس (أبو مازن)، بأسرع ما يمكن، في محاولة لإنقاذ الوضع الحالي.

وأشار الضابطان، وهما رئيس "المعهد للسياسة والاستراتيجية" في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا، اللواء في الاحتياط عاموس غلعاد، وهو "منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية" السابق في الضفة الغربية وقطاع غزة، والباحث الكبير في المعهد نفسه، العميد في الاحتياط أودي أفينطال، في مقال في صحيفة "هآرتس" اليوم، الثلاثاء، إلى أنه "لا توجد لدى إسرائيل استراتيجية متعددة الأبعاد حيال الصراع الجوهري مع الفلسطينيين ومواجهة الواقع الناشئ، وسياستها مبنية على الفعل بالأساس". واعتبرا أن السياسة الإسرائيلية "تنظر إلى الأمد القصير وتركز على جانب مركزي واحد، وهو هام بحد ذاته، ويتمثل بمنع الإرهاب والحفاظ على الهدوء".

وبحسب الضابطين، فإن "التحدي المركزي الذي قد ينشأ في السنوات القريبة هو انهيار، أو تفكك تدريجي، للسلطة الفلسطينية، إذ أن وجودها هش أكثر مما يمكن التخيل. والفكرة التي تأسست على أساسها السلطة، ومن دونها لا حق لها بالوجود، وهي تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية بواسطة مفاوضات وتسوية سياسية مع إسرائيل، أخذت تضعف مقابل طريق المقاومة، التي تتبعها حماس. وينعكس هذا الاتجاه جيدا في الاستطلاعات، التي تظهر تراجعاً حاداً في ثقة الجمهور الفلسطيني بحل الدولتين".

ولفت الضابطان النظر إلى أن المواجهات في غزة والعمليات في الضفة الغربية ترفع شعبية حماس والبديل الذي تطرحه. وفي المقابل، "تفقد أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، التي تعمل من أجل احتواء المواجهات وتحافظ على تنسيق أمني بالغ القيمة مع قواتها، شرعيتها وتعتبر متعاونة (مع الاحتلال). كما أن الدعم السياسي الداخل، البالغ الأهمية لعمل الأجهزة، ليس مضمونا في نهاية عهد أبو مازن. ومن شأن رحيله أن يفتح حرب مدمرة على خلافته وتسريع تحولات متطرفة في القيادة الفلسطينية". يضاف إلى ذلك الضائقة

الاقتصادية الكبيرة المزمرة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، بسبب تقلص التمويل الأجنبي وتوجيه الولايات المتحدة ضربة اقتصادية إلى أونروا.<sup>9</sup>

### سابعاً: فتح باب الرحمة في المسجد الأقصى

تواصل دولة الاحتلال اعتداءاتها على المسجد الأقصى المبارك، وحفرياتها تحته منذ قيامها، حيث يعتبر المسجد الأقصى أكثر الأماكن استهدافاً ويشهد تعديات شبه يومية، ولم يختلف شهر شباط عن باقي الأشهر الذي تعرض لها الأقصى للاعتداء، سوى أن الفلسطينيين تمكنوا في هذا الشهر من فتح باب الرحمة والمغلق منذ العام 2003م، بحجة استخدامه كمقر لجهات تدعم الإرهاب بحسب الاحتلال.

حيث لم يجد المقدسيون إلا أجسادهم للوقوف بوجه الاحتلال الإسرائيلي وإعادة فتح باب الرحمة بالقوة بعد 16 عاماً على إغلاقه، في تكرارٍ لانتصارهم في معركة البوابات الإلكترونية قبل نحو عامين، والتي كانت تهدف إسرائيل من ورائها إلى زيادة التضييق على أهالي القدس، وقد قامت إسرائيل باعتقال العشرات من الفلسطينيين الذين يتصدون دائماً ويقفون بوجه الاعتداءات المتكررة على الأقصى. ويعتبر هذا تحولاً استراتيجياً في التصدي لهجمات المستوطنين على الأقصى حيث كانت جهات استيطانية متطرفة تسعى لإقامة كنيسٍ يهودي في باب الرحمة.<sup>10</sup>

وتشهد القدس اعتداءاتٍ متواصلة دائماً من قبل الاحتلال على كافة مؤسساتها وفي هذا الإطار حذرت منظمة التحرير الفلسطينية من تمادي الاحتلال في القدس، مدعومة من الإدارة الأمريكية. وقالت حنان عشاوي، في بيان باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة، تعليقاً على قرار الحكومة الإسرائيلية، أمس، تمديد إغلاق عدد من المؤسسات الفلسطينية في القدس: إن هذه الخطوة المستفزة تأتي في سياق العدوان المستمر على القدس ومؤسساتها ومواطنيها، بهدف تصفية الوجود الفلسطيني فيها تطبيقاً لاستراتيجية دولة الاحتلال القائمة على تهويد المدينة المقدسة، وتعزيز سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري وبسط السيطرة على جميع مناحي الحياة فيها. وأشارت عشاوي إلى أن هذا يأتي نتيجة الغطاء الأمريكي السياسي والقانوني والمالي لدولة الاحتلال وقرارات وخطوات الإدارة الأمريكية الأحادية وغير المسؤولة تجاه الحقوق الفلسطينية المشروعة.

<sup>9</sup> عرب 48، 2019/2/5

<sup>10</sup> العربي الجديد، 2019/2/23م، أنظر الرابط:

[https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/22/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%](https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/2/22/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%82)



كما أضافت قائلةً: "إن التصعيد الإسرائيلي في القدس، هو ترجمة حقيقة لاعتراف أمريكا غير القانوني والأخلاقي بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، ودعمها المطلق لحكومة نتياهو المتطرفة، التي تسعى إلى جر المنطقة إلى حرب دينية بشكل ممنهج ومدروس". وحذرت في تصريحات لها باسم اللجنة التنفيذية، يوم الثلاثاء 2019/2/19، من تداعيات الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في المسجد الأقصى ومحاولات تقسيمه زمنياً ومكانياً. وشددت عشراوي على أن هذه الإجراءات ليست خرقاً للوضع القائم (ستاتسكو) فحسب، ولكنها أيضاً أداة جديدة لتمكين "إسرائيل" من بسط سيطرتها بالكامل، وبشكل محكم على المدينة المقدسة، بما فيها المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية.

ودعت المجتمع الدولي والدول العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتهم القانونية والسياسية والأخلاقية عبر توفير الحماية العاجلة للمسجد الأقصى والمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية ولأبناء شعبنا الأعزل، ووقف إجراءات الاحتلال الأخيرة التي تمثل تصعيداً خطيراً يهدد استقرار وأمن المنطقة.<sup>11</sup>

### ثامناً: مناهج إسرائيلية جديدة لتحريف التاريخ الإسلامي والفلسطيني وإدامة التغريب لفلسطيني الداخل

في إطار سعيها الدائم لتزوير الحقائق، وممارسة سياسية المحو ضد كل ما هو فلسطيني، تواصل إسرائيل اتباع سياسات مختلفة من التهجير إلى القتل إلى التدمير إلى تحريف المناهج، وفي هذا الإطار كشفت صحيفة "يديعوت احرونوت" العبرية، بداية شهر شباط النقاب عن طباعة منهاج "إسرائيلي" جديد في التربية المدنية يلغي بموجبه كلمة "فلسطين" وعبارات قومية فلسطينية أخرى من المنهاج الخاص بالطلاب الفلسطينيين بالداخل. ووفقاً لما نشرته الصحيفة العبرية فقد أوعزت وزارة التعليم "الإسرائيلي" لمترجمين بتحريف ترجمة بعض العبارات للعربية وإدخالها في المنهاج، وجرى استبدال كلمة "القدس" بكلمة "أورشليم القدس" وكلمة "فلسطين" بكلمة "فلسطينا". وقالت الصحيفة: إن الكتاب الجديد الذي سيتم توزيعه قريباً هو ترجمة لكتاب "النظام والسياسة في إسرائيل" للبروفيسور أبراهام ديسكين، ويجري تدريسه في بعض المدارس اليهودية حالياً، ولكن بخلاف الكتاب الموجود حالياً في المدارس الفلسطينية في الداخل فالكتاب الجديد جاء بتمويل من مؤسسة "فوروم كهيليت"، والتي توصف بأنها "مؤسسة تروج لأجندة سياسية يمينية".

<sup>11</sup> وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية (وفا)، 2019/2/19م

وعقبت وزارة التعليم "الإسرائيلية" أنها "لا تشجع الكتب السياسية، وأن الكتاب المذكور في طور الترجمة حالياً، وسيتم توزيعه على المدارس الفلسطينية في الداخل بعد الانتهاء من تدقيقه، فيما بينت الصحيفة أن طاقم تدقيق الكتاب لن يشمل أي مدقق فلسطيني.<sup>12</sup>

---

<sup>12</sup> وكالة المعلومات والأنباء الفلسطينية وفا، 2019/1/31